Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اللغة الطبيعية، والقواعد النحوية التي لا تسمو إلى درجة القواعدالمنطقية، وآراء نقاد الأشعار، وبعض القواعد الأصولية. وأما ابن عميرة فكان يرى أن النسق المنطقي لا يعلى عليه. منطلقات الرجلين، إذن، بينها خلاف كبير. ولذلك كانت آراء ابن عميرة فيها تعسف أحياناً كمناقشته لابن الزملكاني في الفرق بين الإثبات بالإسم والفعل. يقول ابن الزملكاني: «الإسم يثبت المعنى للشيء من غير إشعار بتجدده شيئاً فشيئاً بخلاف الفعل الذي فيه هذا الإشعار بالتجدد جزءاً بعد جزء»[3]، ولكن هذا القول لا يرضى عنه ابن عميرة فيقول: «إن هذا الرأي غريب ولا مستند له نعلمه إلا أن يكون قد سمع أن في مقولة أن يفعل وأن ينفعل هذا المعنى من التجدد فحسبه هذا الفعل القسيم للأسماء فذهب في غير طريق وهوت به ريح الغفلة في مكان سحيق»[4]. بعد هذا النقد العنيف بدأ يدفع الحكم الكلي الذي نطق به ابن الزملكاني بتقسيم الاسم إلى جامد ومشتق، وفعل واقع موقع المشتق في الإخبار، والمشتق هو الذي يدل على معنى القيام وعلى الموصوف به ويزيد الفعل الدلالة على زمانه، وهذا ما يدل عليه اللفظ، وأما التجدد فهو دلالة ذهنية. وعلى أساس هذه القسمة: (الدلالة اللفظية والدلالة الذهنية) اعتمد لرفض رأي ابن الزملكاني، وعلى أساس أدلة نقلية أخذها بظاهرها؛ وبالدليلين العقلي والنقلي يصل إلى التأويل الصحيح للآيات القرآنية، ويبعد عنها التأويل الفاسد. ابن الزملكاني يعتمد على الأدوات النحوية في التقسيم وابن عميرة يستند إلى الآليات المنطقية، وهناك خلاف بينهما. وهذا الخلاف بين المنطقي والنحوي لم يتركه ابن عميرة مُخْفًى، إذ آدَّعَى بأن النحوي يهتم بالتراكيب وَيَصِفُهَا دون المعنى، ويحتال لتصحيح الإعراب؛ يقول: «ألا ترى أن النحوي لو قيل له: ما قولك لمن أسمعك هذا الكلام وهو: «رأيت العنقاء قد اختطفت جملاً وابتلعته في الجو» أصواب هو أم خطأ لم يمكنه أن يقول بما هو نحوي إلا أنه صواب إذ لا نظر له إلى معناه من جهة ما يصدق أو يكذب. فكيف يتشبه به من يريد أن يدقق في تفهيم المعاني وتنكير وتقديم وتأخير وغير ذلك من مباحثه في هذا الباب وفي الذي قبله!»[5]، كما يرى أن علم الإعراب وقوانينه هو «مما نسبته إلى مقصود الكلام نسبة الظلال إلى الأجسام»[6].

---

(3) التنبيهات، ص 65.

(4) نفس الشيء.

(5) نفس الكتاب، ص 130.

(6) الشيء نفسه.